رأي القدس

بوش ومفهومه للحرب الاهلية

■ ما زال الرئيس الامريكي جورج بوش متمسكا بعناده، والاصرار على ان العراق لا يشهد حربا اهلية طائفية، رغم آلاف القتلى الذين يسقطون في العراق شهريا ضحايا العنف الطائفي. ولعل الرئيس بوش هو الوحيد الذي يتبنى هذا الرأي، لانه لا يريد ان يعترف بالفشل، ويصر على المكابرة والادعاء بان العراق افضل الآن مما كان عليه قبل الغزو والاحتلال.

الصحف الامريكية قررت ان تكسر تقليدا اتبعته على مدى مئة عام، من حيث عدم ترديد وجهة النظر الرسمية في الحروب المنخرطة فيها قوات من بلادها، وتسمية الاشياء باسمائها الحقيقية في العراق، وتؤكد ان ما يجري في هذا البلد هو حرب اهلية، وتفتح صفحاتها للكتاب ورجال الكونغرس الذين يتحدثون حاليا عن شيء واحد وهو ليس فقط حتمية الانسحاب من العراق، بل تحديد جدول زمني له وبأسرع وقت ممكن.

الرئيس بوش ما زال يستخدم «فزاعة» القاعدة وتحميلها مسؤولية الانهيار الحالي في العراق، على امل تخويف الامريكيين ودفعهم الى مساندة سياساته، وتصديق اقواله حول عدم وجود حرب اهلية طائفية في العراق.

سياسة التخويف هذه اعطت ثمارها في بداية ما يسمى الحرب على الارهاب قبل خمس سنوات، حيث الدمار الناجم عن احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) ما زال ماثلا في الاذهان، ولكن الآن، وبعد ان اكتشف الشعب الامريكي حجم اكاذيب ادارته حول اسلحة الدمار الشامل التي استخدمت لتبرير الحرب، وعدم وجود اي صلة لتنظيم القاعدة مع النظام العراقي السابق، لم يعد التلويح بخطر القاعدة يحشد الامريكيين خلف رئيسهم وسياساته بل يجعلهم ينفضون عنه.

فمن المفترض وبعد خمس سنوات من الحرب على الارهاب، وانفاق اكثر من 500 مليار دولار، وخسارة ثلاثة الاف جندي امريكي ان يكون هذا التنظيم قد اختفى من الوجود، وتم القضاء عليه تماما. ولكن التذكير بقدراته في افشال مشروع الاحتلال الامريكي في العراق واتهامه باذكاء نيران الحرب الاهلية، يصب في مصلحة التنظيم وليس مصلحة الرئيس الامريكي بوش وسياساته ويثبت ان حربه على «الارهاب» زادت من قوة تنظيم القاعدة عدة مرات بدلا من اضعافه.

العراق تمزق، واصبح من الصعب حاليا لملمته جغرافيا او بشريا وكل الفتاوى التي تصدر من هنا وهناك حول كيفية اخراجه من هذا الانهيار بعيدة كل البعد عن النجاح، وهي لا تعدو عن كونها مجرد تمنيات او من قبل جهات تبحث عن دور ما.

العراق الآن دولة فاشلة بكل المقاييس، تنهشه ميليشيات طائفية من مختلف الاحجام والانواع، ويسيطر عليه لوردات حرب، وعصابات اجرام، واحزاب انتهازية، وزعماء سياسيون جشعون في معظمهم لا يهمهم الا نهب المال العام وتبديد ثروات البلاد.

ووسط هذا الانهيار يبحث الرئيس الامريكي عن مخرج، وهو قطعا لن يجده، حتى لو استعان بالسوريين والايرانيين مكرها، لان كل ما يستطيعه هؤلاء هو ارسال قوات عسكرية، فاذا كانت قوات اكبر قوة في العالم ومعها ميليشيات عراقية، كردية وشيعية، وشرطة وحرس وطني تعد بمئات الآلاف مجتمعة، وجرى انفاق المليارات على تدريبها وتسليحها، قد عجزت جميعا عن السيطرة على الاوضاع وفرض الامن والاستقرار، فهل تنجح في هذه المهمة قوات سورية وايرانية اقل كفاءة وقدرة وتسليحا؟

العراق ليس لبنان، ولا حتى الجزائر، العراق بلد صعب طائفيا وعرقيا وجغرافيا، ولن يستقر طالما كان هناك جندي اجنبي واحد على ارضه، فالاحتلال هو سبب المشاكل، وانتهاؤه هو بداية الحل.

سياسة عصابية وعدمية تجر لبنان إلى الهاوية

د. بشير موسى نافع *

■ لم يكن لبنان في أفضل حال عشية اغتيال الوزير بيير الجميل، ولكن حادثة الاغتيال فتحت البلاد على كل الاحتمالات. هذا اغتيال سياسي بامتياز، اغتيال وزير وابن سلالة زعامية معروفة، واغتيال شخصية تعبر عن مواقف محددة من الأحداث التي تعصف لبنان منذ عامين أو أكثر، شخصية ترتبط بتحالفات وضعتها في موقع معين، وهو اغتيال قصد به دفع الأوضاع اللبنانية المتفجرة أصلاً باتجاه مزيد من الانفجار. لم تعدم بيروت بعد الاغتيال منشورات تذكر بمجزرة العمال التي فجرت الحرب الأهلية قبل أكثر من ثلاثين عاماً؛ كما ان يوم التشييع لم يعدم حوادث انفعال سياسي بين الموالين للأغلبية البرلمانية الحاكمة والأقلية المعارضة. ثمة اتفاق بين أغلب المراقبين للشأن اللبناني على ان اللبنانيين كشعب وطوائف وشارع سياسي ليسوا في مزاج حرب أهلية. اللبنانيون جميعاً يشعرون بالتهديد، وليس جهة واحدة بينهم؛ واللبنانيون جميعاً يستشعرون خطراً يحيط بهم وبحياتهم ووطنهم وليس بفئة محددة منهم. مشكلة لبنان ليست في خوف المسيحيين من الوجود الفلسطيني، ليست في مطالبة المسلمين بحقوق مساوية في بنية الدولة الطائفية، وليست في تحريض أمريكي أو سوفييتي جمعي للمسيحيين أو المسلمين، أو لقوى اليمين أو اليسار. هذه كانت القوى المؤسسة للحرب الأهلية المنقضية. مشكلة لبنان الحالية هي في الاستقطاب المتزايد في أوساط النخبة السياسية. ولكن هذا لا يعني ان لبنان سينجو بالضرورة؛ ذلك ان انقسام النخبة ليس انقسام مصالح وامتيازات فحسب، بل هو أيضاً انقسام حول تصور لبنان، فهم موقعه التاريخي، وحول سياسات كبرى.

لبنان بالطبع جزء لا يتجزأ من منطقة تموج بالتوتر والاضطراب والمتغيرات، منطقة لم تستقر بعد على قواعد ثابتة منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل. في حين يتصاعد الصراع على فلسطين، قضية القضايا في المنطقة العربية، فإن العراق يمر بمرحلة من الإخفاق الأمريكي وانهيار الطبقة السياسية الجديدة وما يشبه الحرب الأهلية والإقليمية. هذا، في الوقت الذي تفتقد فيه المنطقة العربية إلى مركز الثقل القادر على الحفاظ على حد أدنى من التضامن العربي، لاسيما بعد انفراط عقد التحالف المصري ـ السوري ـ السعودي، بل وتصاعد التوتر بين دمشق والرياض. في مثل هذه الظروف، كان لابد للبنان، وهو احد أضعف الحلقات العربية، ان يعكس الاضطراب والتوتر والمتغيرات السياسية المتسارعة. إحدى أبرز هذه الانعكاسات كان اتساع المسافة بين خصوم سورية وحلفائها، بل وتضخم دائرة الخصوم خلال الأعوام الثلاثة الماضية. والأخطر بالتأكيد كان خروج هذا الخلاف عن حدود الاختلافات السياسية التقليدية في نظام تعددي إلى حالة من العصاب والتخندق السياسي الإقصائي.

الاتهامات السريعة التي وجهت إلى سورية وحلفائها بعد دقائق من ذيوع نبأ اغتيال الوزير الجميل كانت مظهراً لحالة العصاب والصراع الداخلي المحتدم. ربما كانت دمشق هي من يقف فعلاً خلف جريمة الاغتيال، وكل الاغتيالات الأخرى منذ اغتيال الرئيس الحريري. ولكن أحداً لا يملك الدليل على توجيه مثل هذه الاتهامات، وتوجيهها إلى دولة عربية رئيسة وجارة، لاسيما ان لا دمشق ولا أيا من أصدقائها في لبنان يحقق فائدة ما من اغتيال الجميل وفي هذا التوقيت بالذات. قبل حادثة الاغتيال بأيام قليلة كان تحالف أمل وحزب الله والتيار الوطني الحر يخطط بإمعان لحركة تظاهر شعبية واسعة، بعد استقالة الوزراء الشيعة، للمطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية أو إسقاط الحكومة. ولو كان لهذا المخطط المعلن ان ينطلق، فقد كان من المشكوك فيه ان تستطيع حكومة الرئيس السنيورة الاستمرار في رفض مطالب المعارضة. وليس هناك من شك أن اغتيال الجميل قد أصاب مخططات المعارضة بالإرباك، مما شكل خسارة سياسية ملموسة لدمشق وحلفائها في لبنان. فكيف يمكن إذن ان توجه الاتهامات لسورية بهذه السرعة، وبدون أدلة وتأمل وتمحيص؟ كيف يمكن ان تتحول الاتهامات بالقتل والإرهاب إلى أداة للتدافع السياسي سوى ان تكون السياسة في لبنان قد انهارت أو هي في طريقها إلى الانهيار؟

بيد ان سورية هي بالتأكيد في قلب ما يعيشه لبنان من أزمة طاحنة، ليس بالمعنى الجزئي للمسؤولية عن هذا الأمر أو ذاك، ولكن بالمعنى الكلي المتعلق بمستقبل لبنان والمنطقة. كما في كل هذه المنطقة المسكونة بالتاريخ، لكل أزمة سياسية جذور بعيدة. على اننا إن اخترنا تاريخاً قريباً لاندلاع الأزمة اللبنانية فإن من الواضح انها انطلقت وارتبطت بالمشروع الأمريكي ـ الفرنسي لتقويض الوضع السوري في لبنان وتهميش الدور السوري في المنطقة. كل ما عاشه لبنان بعد تمرير قرار مجلس الأمن الداعي إلى خروج القوات السورية، من اغتيالات وحروب وصراعات داخلية وفرز طائفي وسياسي، ولد من الاتفاق الأمريكي ـ الفرنسي ضد سورية وانحياز طيف ملموس من القوى السياسية اللبنانية إلى جانب هذا الاتفاق وأهدافه. والمسألة هنا ليست توجيه الاتهام إلى سورية بالمسؤولية عن هذه الواقعة أو تلك، بل رؤية الخلل الكبير في هذا المخطط ومن يحاول تنفيذه ضد منطق التاريخ والجغرافيا. أطالت دمشق بالتأكيد من وجودها العسكري في لبنان، بحيث بدا وكأن العقل السوري السياسي أصيب بالجمود وافتقد المبادرة. وتصرف عدد من الضباط والمسؤولين السوريين في لبنان وكأنه مزرعة صغيرة لهم. ولكن الرد على وطأة الوجود العسكري السوري الثقيل بمحاولة تقويض كل نفوذ سوري في لبنان، وإعادة موضعة لبنان في المعسكر المعادي لسورية، هو ضرب من الجنون وفقدان الذاكرة. ليس فقط لحجم وثقل القوى الحليفة لسورية في الساحة اللبنانية، ولكن أصلاً لطبيعة الأمور في هذه المنطقة من العالم.

في المنطقة العربية كما في كل الأنظمة الإقليمية هناك دول صغيرة ودول أكبر؛ وكما تتصرف الدول الكبيرة بوعي لا يمكن كبحه بالحجم والثقل، فإن على الدول الصغيرة ان تتذكر دائماً حدود حجمها ودورها. ربما يرى البعض ان مثل هذه العلاقات هي مجرد ترسبات من عقلية «القبيلة العربية» أو نزعات «الاستبداد الشرقي»، وان العلاقات العربية لابد ان تتخلص من هذه الترسبات وتبنى من جديد على أسس ديمقراطية. المشكلة في هذه الرؤية أنها أقرب إلى الأوهام منها إلى الحقائق. ففي الأنظمة الإقليمية الديمقراطية كما في الأنظمة غير الديمقراطية لازالت موازين القوى هي الحاكم الرئيس للعلاقات الدولية والعلاقات الثنائية بين الدول. وزن لوكسمبورغ أو إيرلندا أو بلجيكا في الاتحاد الأوروبي لا يمكن ان يقارن بوزن ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا. وعندما تحاول جورجيا ان تتصرف وكأنها ند لروسيا فعليها ان تتوقع حقبة طويلة من عدم الاستقرار وفقدان التوازن، حتى وهي تجد سنداً وتشجيعاً من الولايات المتحدة. في الحالة اللبنانية ـ السورية لا يتعلق الأمر بالحجم والثقل فحسب، ولكن أيضاً بالتاريخ البعيد.

لقرون طوال كانت دمشق هي مركز هذا الأقليم المعروف في الأدبيات الجغرافية الإسلامية ببلاد الشام. وبالرغم من ان حركة التحديث العثمانية في القرن التاسع عشر والاختراق الأوروبي الاقتصادي الجامح للأسواق العربية ـ الإسلامية عززا من دور مدن الساحل على حساب مدن الداخل، فقد ظلت دمشق المركز الأبرز للإقليم حتى نهاية الحرب الأولى. وبوقوع الولايات العربية العثمانية السابقة تحت السيطرة الأجنبية، قسم المشرق إلى دول ذات حدود ومؤسسات حكم جديدة. شيئاً فشيئاً، اكتسبت الدول ونخبها الحاكمة وعياً متزايداً بذاتها ككيانات مستقلة، بالرغم من الصعود الحثيث للفكرة القومية العربية. بعض هذا الوعي بالذات ولدته حقبة النضال الوطني من أجل الاستقلال، وبعضه الآخر يرتبط بأنصبة الثروة والسلطة التي توفرها الدولة العربية القطرية لنخبها السياسية والعسكرية والاقتصادية. ولكن تطور هذا الوعي واستقرار فكرة الدولة العربية القطرية لا يجب ان يرى بمعزل عن الدور الذي تراه عواصم الجذب التاريخية لمحيطها. وحتى بعد مرور قرن آخر من الزمان على نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى العربي، لا يمكن لدمشق ان تتعامل مع بيروت وعمان والحركة الوطنية الفلسطينية على قدم المساواة. ولا علاقة لهذا الموقف بالنظام الذي يحكم سورية اليوم؛ إذ ان هذه الرؤية السورية للبنان والأردن وفلسطين لم تتغير إلا قليلاً بين عصر شكري القوتلي، حسني الزعيم، جمال عبد الناصر، أو حافظ الأسد.

لسورية مصالح كبرى في لبنان، مصالح يمليها التاريخ والجغرافيا، تمليها الاستراتيجيا والثقافة، كما تمليها توترات القوة في المشرق المعاصر. هذه المصالح لابد ان تتابع بعقلانية واعتدال وحساسية تأخذ الخصوصيات اللبنانية في الاعتبار؛ ولكن أحداً في لبنان مهما بلغ من قوة وشعبية، ومهما بلغت علاقاته الدولية والإقليمية من اتساع، لا يستطيع تجاهل هذه المصالح أو الوقوف في مواجهتها. الأكثر حمقاً وبلاهة ان يصل البعض إلى مستوى من الغرور ليحاول تغيير النظام السوري الحاكم من لبنان. تجاهل حقائق القوة والتاريخ، والغرق في أوهام الثقة بالنفس لن تودي بلبنان إلا إلى ما هو أخطر من الهاوية التي يقف على حافتها الآن. وعندها لن يفيد الاحتماء بالقوى الدولية، سواء فرنسا الوفية أو الولايات المتحدة الأكثر براغماتية. فمنذ فقدت المنطقة تحكمها بقرارها الذاتي، جزئياً أو كلياً، في منتصف القرن التاسع عشر، والتدخلات الخارجية ترتبط بحسابات النجاح والإخفاق والمكاسب والخسائر. ليس ثمة قوة خارجية جاءت إلى هذه المنطقة وقاتلت طويلاً للدفاع عن نفوذها ومصالح حلفائها. ما ان يفوق حجم الخسائر والتكاليف حجم المكاسب حتى تسارع القوى الخارجية إلى الانسحاب. من يبقى في نهاية كل جولة هو شعوب هذه المنطقة وحقائق علاقاتها الراسخة.

هذا لا يعني بالطبع ان الأزمة اللبنانية تتعلق بهذا الجانب فقط من فقدان التوازن السياسي؛ إذ ان الساحة اللبنانية تختزن مشاريع بشعة للمستقبل اللبناني والسوري على السواء. ثمة من يتصور ان الاحتلال الأمريكي للعراق وطفو مشاريع التقسيم والفيدرالية على سطح العراق المحتل سيفتح الباب، عاجلاً أو آجلاً، لإعادة رسم خريطة المنطقة ككل. إن كان من الممكن تحويل العراق، الموحد أصلاً، إلى دول طائفية وإثنية، فلماذا لا يقسم لبنان الذي ارتكز دائماً إلى نظام طائفي إلى عدد من الكيانات الجديدة؟ وفي كل مرة وجدت سورية نفسها في صدام مع القوى الدولية المهيمنة خلال نصف القرن الماضي، ظن البعض ان انفراط عقد الكيان السوري بات قريباً. واليوم، هناك في لبنان من يداعب مثل هذه الأوهام من جديد، وينتظر بفارغ الصبر حصته الطائفية الصغيرة.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

السودان: الخروج من مأزق دارفور

د.يوسف نور عوض *

■ في أعقاب الاجتماع الدولي الذي شارك فيه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا لبحث الوضع في دارفور، صرح كوفي عنان أن السودان وافق على ارسال قوات دولية مشتركة للاقليم، وقد رأى الكثيرون في ما قاله الأمين العام حلا وسطا للخلاف القائم بين الحكومة السودانية من جهة والادارة الأمريكية والأمم المتحدة من جهة أخرى. ولم تكد هذه الاخبار تخرج من العاصمة الاثيوبية حتى سارعت الحكومة السودانية باعلان نفيها وقالت ان القوات الوحيدة المسموح لها بالوجود في اقليم دارفور هي قوات الاتحاد الأفريقي. وأثار ذلك استغراب الكثيرين الذين رأوا أن الحكومة السودانية ربما واجهت حرجا من خلال الاعلان المفاجئ للأمين العام للأمم المتحدة على الرغم من أنه ركز على حل يلتقي في منتصف الطريق مع الحكومة السودانية، وهو ما رجح الاحتمالات بأن الخلاف القائم يدور فقط حول السلطة التي تتحكم في تلك القوات. وعلى الرغم من الترحيب الأمريكي السريع بالتطورات التي أعلنت في أديس أبابا عادت الأمور من جديد الى تعقيدها، بعد أن أعلن ممثل الرئيس الامريكي جورج بوش في دارفور «اندرو ناتسيوس» أن على السودان أن يتخذ قراره النهائي قبل الأول من شهر كانون الاثني (يناير) المقبل والا فستضطر الحكومة الأمريكية الى التحول الى الخطة «بي» ولم يوضح المندوب الأمريكي تلك الخطة، ولكن بدا الأمر وكأن الحكومة السودانية تعلم بها، ولعل ما ذهب اليه المندوب كان بسبب التغيرات السياسية في واشنطن حيث لم تعد للرئيس الأغلبية في الكونغرس، وهو ينتظر مجلسا جديدا في أول العام المقبل قد لا يقر بشكل كامل سياسة الرئيس القديمة. وقد اعترف «اندرو ناتاسيوس» أن هناك عدم ثقة بين الحكومة السودانية والحكومة الأمريكية وقد أوضح ناطق في السفارة السودانية في واشنطن أن لعدم الثقة بين الجانبين ما يبرره بكون الحكومة الأمريكية لم تف بوعودها التي قطعتها للسودان، ولعله كان يعني بذلك أن واشنطن لم تطبع علاقتها مع السودان على الرغم من استجابة الحكومة السودانية لكل مطالبها بالتوصل الى اتفاق سياسي في قضية جنوب السودان وتوقيعها على أتفاق أبوجا.

ويبدو الآن واضحا أن الحكومة السودانية تدرك أن الحكومة الأمريكية ربما لا تبدو في أقوى حالاتها، فهي تواجه مشكلات في العراق وفي أفغانستان وقد يصعب عليها فتح جبهة جديدة في دارفور على الرغم من أنه قد يكون في مقدورها أن تفتح هذه الجبهة دون الدخول في مواجهة مباشرة مع الحكومة السودانية.

ولا يبدو أن المواجهة مع الحكومة السودانية ستقتصر على الحكومة الأمريكية وحدها بل ستتجاوزها الى سائر الدول والمؤسسات التي تتخذ خطا مشابها لخط واشنطن، وقد أمرت الحكومة السودانية أخيرا مجلس اللاجئين النرويجي بمغادرة منطقة جنوب دارفور بعد أن اتهمته بأنه يقوم بعمليات تجسس وأنه ينشر معلومات غير صحيحة عن السودان. تتمثل في تقارير عن تحركات القوات السودانية في المنطقة وكان رئيس برنامج المساعدات الانسانية في الأمم المتحدة «يان ايغلاند» قد قطع زيارته في الأسبوع الماضي لاقليم دارفور بعد أن أخطرته السلطات الحكومية أن رحلاته للمناطق خارج العاصمة قد لا تكون آمنة. وتوضح كل هذه التطورات أن المجتمع الدولي لم يجد حتى الآن الصيغة المناسبة التي يتعامل بها مع الحكومة السودانية وأن الطرفين يمضيان في تنفيذ أجندتهما دون أن تكون بينهما أرضية مشتركة للتفاهم وذلك ما يدعونا لأن نتوقف عند أسباب الخلاف بين الطرفين وكيفية معالجتها.

أولا لا بد أن نتساءل هل الخلاف بين الحكومة السودانية والحكومة الأمريكية يرتكز أساسا على ما يجري في دارفور؟

كل الدلائل تشير الى غير ذلك ولا يبدو حقيقة أن الحكومة السودانية لها مصلحة في صراع دارفور على الرغم من قول الكثيرين ان الحكومة تساند الجنجويد لأنهم يكبتون المعارضة لها في دارفور وهو قول لا يبدو أنه يقوم على منطق سليم لأنه لا يحدد من هؤلاء المعارضون؟ ولماذا يتخذون مواقف قتالية على هذا النحو مع الحكومة السودانية؟ حقا هناك من قال ان حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي كانت له يد في تحريك الأحداث ولكن كل الدلائل تشير الآن الى أن الصراع لا علاقة له بتيارات دينية تريد أن تصل الى السلطة بقدر ما أصبح يرتكز على قضايا جهوية وجدت مرتكزا لها في قضية الجنوب، ولكن ذلك بكل تأكيد ليس حافزا للحكومة الأمريكية لترمي بكل ثقلها لنصرة فريق على آخر، خاصة أن الحكومة الأمريكية لا يبدو أنها تغلب خيارات مختلفة من أجل حل مشكلة دارفور، كما أن كل دعاواها في ما يتعلق بالوضع الانساني في الاقليم لا تجد صدى بكون السودانيين بصفة عامة سواء كانوا في الحكومة أو المعارضة لم يعودوا يهتمون بالمواقف الأمريكية لأنه لو كانت الحكومة الأمريكية تستهدف أغراضا انسانية في اقليم دارفور كان بامكانها أن تساعد بتقديم المعونات الانسانية لا أن تركز فقط على الجوانب العسكرية التي تنظر اليها الحكومة السودانية بمنتهى الريب ليس خوفا من الوجود العسكري ذاته بل لأن مجرد قبول الوجود العسكري الاممي على أرض سودانية في مثل هذا الوضع يعني اعترافا من جانب الحكومة السودانية بأنها طرف في هذا النزاع وأنها تقوم بالدور الذي تنسبه اليها الولايات المتحدة في مساعدة الجنجويد، ولكن هل تستطيع الحكومة السودانية أن تواجه المجتمع الدولي منفردة؟

في الواقع كانت الحكومة السودانية ترجو موقفا عربيا قويا ولكن الجامعة العربية تمر بمرحلة ضعف لم تعرفها في تاريخها كله، كما ظلت الحكومة ترجو أن تجد دعما قويا من الاتحاد الأفريقي، ولا شك أنها تلقت دعما محدودا من الاتحاد وهو لا يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك لأن القضية طرفاها ينتميان الى نفس القارة ولأن الاتحاد الأفريقي لا يملك الامكانات المادية التي تجعله يدعم وجوده في دارفور، وحتى لو كانت له هذه الامكانات فهو لا يوظفها في هذه المرحلة في مثل هذه الأعمال، ولا ينفي ذلك وجود تحرك أفريقي محدود كما حدث في القمة المصغرة التي عقدت في طرابلس والتي وجهت دعما معنويا محدودا للحكومة السودانية وحاولت أن تتوسط بين السودان وجارتيه تشاد وأفريقيا الوسطى وهي وساطة لن تجدي كثيرا ليس بسبب تعقيد المشكلة بل بسبب ان القوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تريد حلا وتريد أن تورط السودان في مشكلة كبيرة لتحقيق أهداف خارجية، ولا نستطيع أن نرى أهداف الولايات المتحدة الا من زاويتين الأولى عدم رضاها عن وجود نظام اسلامي في بلد افريقي كبير مثل السودان والثاني ادراكها وخاصة من جانب اليمين المتطرف أن تسبيب مشكلات للسودان ستنعكس في المستقبل سلبا على مصر وبالتالي ستوظف لصالح اسرائيل.

ولا شك أن أمام السودان الكثير الذي يستطيع فعله من أجل تجاوز هذا المأزق، ليس ذلك فقط بالمواجهة التي تحمل مخاطر كثيرة ـ أولها احضار الحرب الى داخل السودان وثانيها عدم التأكد من أن جميع الأطراف ستساند الحكومة حين تأتي ساعة الجد ـ بل باعادة النظر بشكل كامل في المنطلقات السياسية للحكومة التي اتضح أنها لا تلبي احتياجات السودان الحقيقية، ذلك أن بلدا متعدد الثقافات والأعراق مثل السودان لا يمكن أن يحكم من خلال أيديولوجية واحدة أو من خلال حزب صغير بل يجب أن يمثل نظام الحكم فيه كل ألوان الطيف، وهذه مسألة بدأت تظهر بشكل واضح الآن، وستزداد وضوحا حين تجد الحكومة نفسها متورطة في التزامات مادية كبيرة لا تستطيع تلبيتها بسبب تقسيم الموارد على أقاليم غير منتجة ووضعها في أيدي أشخاص ليسوا موثوقين في ذممهم أو أهدافهم. ومؤدى قولنا أن الوضع في السودان في مرحلته الراهنة لا يحتاج فقط الى صمود في مواجهة قوى خارجية بل هو في الأساس يحتاج الى حلول عقلانية لا يمكن أن تتحقق الا من خلال توسيع دائرة الحكم والعودة الى نظام تشاركي لا يعتمد على متطلبات الأيديولوجية والنظرة الحزبية الضيقة.

* كاتب من السودان

ستة أحداث ودلالاتها

علي محمد فخرو

■ خلال فترة شهر واحد جرت انتخابات ناجحة في البحرين وموريتانيا، وقررت جبهة المعارضة في لبنان النزول الى الشارع لاسقاط حكومة اعتبرتها غير دستورية، واتخذت حركة «كفاية» في مصر قراراً بتجييش الشارع ضد ما اعتبرته محاولات لتوريث الحكم، وهدد مرتضى الصدر بالانسحاب من الحكومة والبرلمان في العراق ان اجتمع رئيس الوزراء بالرئيس الأمريكي، وجرت مشاورات واسعة بين جميع الفصائل الفلسطينية لتكوين حكومة وحدة وطنية ممثلة للكل المجتمع. لسنا هنا في معرض التعرض للجوانب الايجابية أو السلبية، للصح أو الخطأ للحقيقي أو المظهري بالنسبة لهذا الحدث أو ذاك، وانما لرصد بعض الاستنتاجات التي تشير اليها تلك الأحداث مجتمعة:

أولاً: ان ماجرى كان حصيلة تفاعلات سياسية مجتمعية ذاتية تراكم بعضها عبر السنين كنتيجة لنضالات وتضحيات شعبية هائلة من أجل الانتقال الى المجتمع الديمقراطي. من هذا المنطلق فاننا نشهد في الحقيقة تحولات في سيرورة الديمقراطية السياسية في أرض العرب نحو الأحسن حتى ولو حكمنا على بعضها بالمحدودية والتواضع.

دعنا نذكر أنفسنا بقول سنكلير لويس من «أنه بصورة عامة، وبالرغم من بعض الاستثناءات المشينة، تمنح الديمقراطية الانسان كرامة شخصية لم ينلها قط» وبالنسبة لنا نحن العرب دعنا لا ننسى قط من أن كل خطوة الى الأمام، مهما كانت صغيرة، نحو ممارسة الديمقراطية سترمم في الشخصية العربية جزءا من كرامتها وانسانيتها التي أهدرت واستبيحت عبر القرون من قبل قوى ممارسي الاستبداد. فالديمقراطية تحتاج الى بشر كرامتهم الانسانية مصانة، لا الى بشر ينخر نفوسهم الخوف والاستعداد لكل أنواع العبودية.

ثانيا: ان كل ماحدث كان نتاجاً ذاتياً طبيعياً داخلياً لا فضل في تحققه للادعاءات الغربية، وعلى الأخص الأمريكية من أن التقدم في مسيرة الديمقراطية في المنطقة العربية راجع لضغوط الغرب على أنظمة الحكم لاجراء الاصلاحات الديمقراطية. والواقع أن العكس هو الصحيح. فالمقاومات الباسلة ضد المشروع الأمريكي الصهيوني وضد رجوع الاستعمار الى وطن العرب قد أرخت القبضة الحديدية لليمين الأصولي الأمريكي على الحياة الأمريكية نفسها والذي انعكس في نتائج الانتخابات النصفية الأخيرة، وفرضت كذلك اجراء حوارات المراجعة للأهداف الاستراتيجية في داخل المجتمع الأمريكي والتي ما كان لها أن تظهر على السطح لولا بطولات المقاومة والممانعة في هذه الأمة. ولأن هذه الأحداث ذاتية ونتيجة تفاعلات تاريخية في الأقطار الستة فان تأثيرها على بقية الأقطار العربية في المستقبل القريب سيكون محسوساً. فالانتصارات الصغيرة ستراكم لتفجر انتصارات كبرى طال أمد انتظارها من قبل الجميع.

ثالثاً: ان التشخيص الموضوعي لكل من تلك الأحداث يظهركم هي عميقة ومتجذرة مختلف الولاءات الفرعية في أرض العرب. في بعض الأقطار كانت الطائفية، وفي البعض الآخر كانت القبلية والعائلية هي التي تحكم تلك الممارسات. وهذا أمر طبيعي في وطن لم تستطع مجتمعاته بعد من نقل المشروع النهضوي العربي والمشروع الحداثي الاسلامي من مرحلة الفكر والخطاب والمناقشات الى مرحلة تكوين تيار عام يتبنى المشروعين ويدافع عنهما.

رابعا: مهما اكبر بعضنا تلك الأحداث ورأى فيها ارهاصات قادمة فانها ستبقى أحداثاً متفرقة وغير مترابطة لأنها لاتندرج في داخل تيار أو حركة جامعة. ولأنها كذلك فهي معرضة للانتكاسات أو للانحراف والذوبان في مستنقع التخلف العربي العام. من هنا الأهمية القصوى لأن لا تقعدنا تلك البشائر الديمقراطية المتواضعة عن الاستمرار، وبشكل متواز، في بناء ماهو قادر على الاستفادة من تلك الانتصارات الصغيرة لتحقيق انتصارات أكبر وأكثر دواما توصل الى الوحدة والنهضة والحداثة والتقدم. دعنا نوازن بين نشوة الحاضر، وهي نشوة الظمآن الذي بل ريقه، وبين أحلام المستقبل بينابيعه ومياهه المتدفقة. فالطريق طويل ووعر، ويحتاج السير فيه الى بصيص من الأمل.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364